الأمم المتحدة

E/CN.17/2004/10/Add.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 February 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

ورقة مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضـــافة

ورقة مناقشة بشأن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية مقدمة من المنظمات غير الحكومية**

* E/CN.17/2004/1.

** أعدها مركز الاتصال الدولي المعني بالبيئة والتحالف الشمالي من أجل الاستدامة، استنادا إلى مساهمات مقدمة من مجتمع المنظمات غير الحكومية الأوسع. ولا تعكس وجهات النظر والآراء المعرب عنها بالضرورة وجهات نظر وآراء الأمم المتحدة.

120304 120304 04-23999 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٣
ثانيا - منظورات المنظمات غير الحكومية بشأن حالة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية	٤-٤٢	٣
ثالثا - الأنشطة ودراسات الحالة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية	٤٣-٦٥	١٣
رابعا - تحليل دور الحكومات والمجموعات الرئيسية الأخرى فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية	٦٦-٨١	٢١
خامسا - الاستنتاجات	٨٢-٩١	٢٦

أولا – مقدمة

١ – تتسم القضايا المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية بتعقدها في الواقع وبما يقوم بينها، دون استثناء، من ترابط شديد، ولا يسع إلا قلة قليلة أن تدعي الفهم الشامل للكيفية التي تعتمل بها هذه القضايا سويا. والمهم، في هذا الصدد، أن يتوافر نهج متكامل، بوصفه عنصرا أساسيا يؤدي غيابه إلى قيام عقبة كؤود بوجه التنفيذ الفعال للبرامج المتعلقة بهذه القضايا.

٢ – وثمة أزمة عالمية النطاق تتجمع نذرها بسبب عدم كفاية سبل الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية المناسبة. والإحصاءات في هذا المجال مفحمة ومعروفة جيدا وتستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة.

٣ – ولا بد من اتخاذ نهج أساسي جديد إزاء المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية إذا استهدفنا تلبية الاحتياجات من المياه لما يتراوح بين ثمانية وعشرة بلايين نسمة، مع الحرص في الوقت نفسه على حماية النظم الإيكولوجية التي تعزز اقتصاداتنا وحيواتنا على وجه الأرض. ويقع في صميم حل هذه الأزمة، وضع استراتيجيات من أجل ضمان سبل العيش المستدامة واستمرارية المجتمعات.

ثانيا – منظورات المنظمات غير الحكومية بشأن حالة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية

٤ – هناك الكثير من المسائل التي تنبثق في إطار القضايا المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وبغية تحديد الأسباب الجذرية الكامنة وراء الإخفاق في تنفيذ السياسات ذات الصلة بهذا المجال، يتعين علينا عرض منظورنا بشأن التعقد الذي يسم المشكلة. وسنبدأ باستعراض الحواجز التي تتسبب في انخفاض مستوى المشاركة العامة.

ألف – المشاركة العامة

٥ – ينضوي كثير من أسباب الفشل الذي يعتري السياسات في هذا المجال على قلة المشاركة العامة، بما في ذلك قلة مشاركة التنظيمات الجماهيرية مثل المنظمات غير الحكومية. وربما يعتبر البعض هذه المشاركة بمثابة الركن الرابع للتنمية المستدامة. غير أن انخفاض هذه المشاركة لا يعزى فحسب إلى التقاعس على صعيد الحكم، بل يعزى أيضا إلى قلة الوعي. فالناس لا يزالون غير مدركين لمفهوم الاستدامة ولا يعرفون الكيفية التي يمكن أن يشاركوا بها في إنجازها. وفي هذا المجال، ربما يكون قلة تركيز الاهتمام على الأنظمة التعليمية أحد

العوامل ذات الصلة. وعلى أية حال، فإن ثمة فجوات وتفاوتات قائمة بالفعل في الجهود الحكومية وجهود المنظمات غير الحكومية الرامية إلى رفع الوعي بين مجموعات المواطنين.

٦ - ولا بد أن تدعم الحكومات وأن تعزز جهود مجتمع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. وسينجم عن ذلك زيادة مشاركة الجمهور في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما على الصعد المحلية. ويجري في المملكة المتحدة في الوقت الحاضر إدراج القضايا المتعلقة بالاستدامة في المناهج الدراسية، بالقيام مثلا، بمنح جائزة التصميم المستدام للشباب بين ١٦ و ١٨ سنة، وتطبيق مشروع التعليم التكنولوجي المستدام للفتية بين ١١ و ١٦ سنة. ولا بد أن يجري تعزيز مثل هذه البرامج وتشجيعها وتكرارها وتزويدها بتمويل وافر من أجل زيادة الوعي.

٧ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، تمثل قنوات المشاركة الشعبية في إدارة المجاري المائية العابرة للحدود، شرطا ضروريا لوجود إدارة أرشد ولتقليل الصراع بين الدول. وأحد النماذج على ذلك يتمثل في بروتوكول عام ١٩٩٥ المعني بشبكات المجاري المائية المشتركة في منطقة المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الموّقع من قبل ثلاثة عشر بلدا، ويهدف إلى تعزيز الوعي العام والمشاركة الشعبية وتقييم الأثر البيئي باعتبارها أدوات إدارية للمجاري المائية العابرة للحدود. وداخل المنطقة نفسها، تهدف مبادرة الأنهار المشتركة لعام ١٩٩٩ إلى كفالة التوزيع المتساوي للمصادر المائية في حوض نهر إنكوماتي على أن يمتد ذلك في نهاية المطاف إلى غيره من أحواض الأنهار الدولية. وترمي هذه المبادرة، التي أسفرت عن وضع جدول أعمال بحثي واسع النطاق في مجال أحواض الأنهار وتكوين شبكة من العلماء المطلعين، إلى تعزيز البحوث الرامية إلى إنتاج بيانات مشروعة بطريقة شفافة ومقبولة سياسيا، وصياغة منهجية يمكن تطبيقها على أحواض الأنهار المماثلة الأكثر تشابكا في المنطقة وتتعدد في هذا المجال الأمثلة التي يمكن ضربها، والتي تصور كلها القيمة المضافة الهائلة التي تنجم عن مشاركة الجماهير في عملية صنع القرار.

باء - الميـــاه

١ - الماء كحق أساسي من حقوق الإنسان

٨ - إن كون الماء لا يعامل بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان يمثل عائقا رئيسيا أمام وجود سبيل عادل للحصول عليه وتوزيعه واستخدامه. فالماء عنصر أساسي داعم للحياة، ولا يمكن أن يعالج كسلعة تجارية يجري التلاعب بالعرض والطلب من أجل زيادة قيمتها أو إيجاد بدائل لها يمكن الاستعاضة بها عنه. إن الماء قضية ائتمان عام، ويجب ألا تخضع للخصخصة. وتتيح التطورات الجديدة على صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان إطارا عاما سليما لقياس وتحسين أداء الحكومات. وقد حددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة حقوقا وأدوارا ومسؤوليات محددة على مختلف الصعد، تتيح أيضا إطارا عاما قابلا للتنفيذ، من أجل التسليم بكون الماء قضية تتعلق بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، قررت اللجنة أن الحكومات باتت الآن مسؤولة عن اتخاذ خطوات محددة وقابلة للقياس، من أجل كفالة الحق في الماء. كما حددت بالتفصيل حقوق المجتمعات والتزام الحكومات، بل وعينت الحالات التي يمكن أن تشكل ''انتهاكات''.

٩ - ويندرج الحق في الماء في كثير من التشريعات الأخرى ومنها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول سان سلفادور وغيرها. غير أن هذه الصكوك ومعها التزامات أخرى في مجال حقوق الإنسان، لا تؤخذ بالجدية الكافية من جانب الحكومات الوطنية.

٢ - سيادة الدولة

١٠ - لا بد أن تؤكد الحكومات مسؤوليتها الأساسية عن توفير وتنظيم خدمات المياه والمرافق الصحية. ويتضمن التزام حماية الحق في الماء الالتزام أيضا بمنع الأطراف الثالثة، بما في ذلك الشركات، من التدخل في التمتع بهذا الحق. وعليه، لا بد أن تحتفظ الدول بسيادتها على الماء كمصدر، وأن تسن التشريعات الفعالة وتضع الأطر التنظيمية المتماسكة لضمان عدم إنكار الأطراف الثالثة سبل الوصول المتساوي إلى المصادر المائية أو تلويثها أو استخراجها بصورة غير منصفة.

٣ - عدم تساوق الإدارة

١١ - تتضمن رشادة الحكم وجود سلطة عامة حازمة مسؤولة عن التوزيع العادل والمعاملة المنصفة للمستعملين. ولا بد أن تضمن هذه السلطة بقاء خدمات الإمداد في نطاق الهيئة العامة الأقرب إلى المستعمل. وتكفل المشاركة العامة في صنع القرار، والمشاركة في استعراض ورصد وتقييم جودة الخدمات تمتعها بالشفافية. ولا بد أن يجري استعراض نماذج مرنة للإدارة. غير أن عدم التساوق في المرحلة الحالية أمر شائع على صعيد صياغة السياسات وعلى الصعيد المؤسسي، وهو ما يعيق عملية التنفيذ.

(أ) عدم تساوق السياسات

١٢ - يغيب تساوق السياسات في مختلف الإدارات الحكومية، وفيما بينها. وثمة قدر قليل من التنسيق فيما بين مختلف الوكالات والفاعلين، أو أنه ينعدم تماما. وتضيف عدم الشفافية التي تسم عملية صنع القرار والعمليات التشاركية إلى النقص الحاصل في الملكية وفي الإجراءات والقرارات التي تتخذ على صعيد المجتمع المحلي.

عدم وجود سياسات متكاملة لإدارة الموارد المائية

١٣ - يشكل عدم التأكيد بما فيه الكفاية على وجود سياسات وخطط متكاملة لإدارة الموارد المائية حاجزا رئيسيا في التعامل مع المسائل المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. فالأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة والغابات، وجميع ما يشكل أنظمة إيكولوجية للمياه العذبة، ليست مجرد موارد للإمداد، لأنها أيضا موائل لطائفة واسعة من مختلف أنواع النباتات والحيوانات. وتؤدي هذه الأنظمة الإيكولوجية أيضا خدمات قيمة للمجتمعات الإنسانية، مثل تخفيف حدة الفيضانات وحالات الجفاف، وتنقية المياه وتعزيز مصائد الأسماك. وعليه، فإنه لا محيص من وجود نهج كلي قائم على أساس النظام الإيكولوجي، من أجل التصدي لهذه القضايا بشكل واف.

القضايا الشاملة لقطاعات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية

١٤ - ثبت مرارا وتكرارا أن الفقر وسبل الوصول المتاحة للمياه مرتبطان بشكل مباشر. فالأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج لها أثر ملموس في حياة الناس، الذي يؤدي بدوره إلى تدهور الموارد. ويؤدي ''إضفاء الطابع المحلي'' على الالتزامات الدولية أو تأمين ''الملكية القطرية'' للوصفات الدولية للسياسة، كوسيلة لتأمين تشغيل الأسواق المحلية وكفالة استدامتها، خطوة إلى الأمام في مجال التصدي للعلاقات المترابطة بين الالتزامات الدولية وأهداف السياسات الوطنية والميزانيات القومية.

١٥ - وقد اقترن التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، بتركيز إضافي في محاور السياسات ينصب على عدد محدود من النماذج التخطيطية لإدارة المياه وتوفيرها، ومنها الخصخصة، باعتبارها علاجا لضعف تقديم الخدمات من جانب الحكومات الوطنية والحكومات المحلية، والاهتمام المتجدد بالحاجة إلى هياكل أساسية ذات نطاقات كبيرة.

١٦ - وفي حين أن هذه النُهُج لم تثبت فعاليتها في تخفيف حدة الفقر أو تحقيق التنمية المستدامة أو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التركيز الأحادي فيها بشكل أساسي على تلك النوعية من الخيارات المتعلقة بإدارة المياه وتوفيرها، يوصد الباب أمام عدد كبير من البدائل التي تستحق اهتماما مساويا من جانب الحكومات والمانحين والمؤسسات المتعددة الأطراف. ومن المهم أن يجري إدراج هذه النُهج في خطط إدارة المياه المقرر إعدادها بحلول عام ٢٠٠٥ وفقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

١٧ - ومن المسّلم به أن ثمة دورا مهما للمنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين الآخرين مثل المنظمات المجتمعية والحكومات المحلية في تحديد وصياغة الخيارات المتصلة بتحسين إدارة

المياه وخدمات التزويد بها. وفي أغلب الأحيان لا تحظى هذه المبادرات بالتشجيع، ناهيك عن دعمها بالموارد، كما تتعرض لمعوقات خطيرة بسبب القرارات المركزية للسياسات التي تعجز عن التسليم بإمكاناتها وتحد من نطاقاتها.

(ب) عدم التساوق المؤسسي

١٨ - تمثل مسألة الاتساق عائقا أمام تنفيذ السياسات، ليس فقط على مستوى صياغة هذه السياسات، بل أيضا على المستوى المؤسسي والمشترك بين المؤسسات.

١٩ - فعلى الصعيد المجتمعي، يمكن تحسين الإدارة عن طريق زيادة قدرات المجتمع المحلي على تعبئة الأموال وحشد الموارد البشرية والمالية الداخلية. فالمجتمعات تعرف احتياجاتها وتعلم إمكانياتها، وتملك القدرة على اكتساب الأموال اللازمة لتطوير المشاريع المائية على صعيد المجتمع المحلي.

٢٠ - وعلى الصعيد المالي الدولي، لا بد من تعديل قواعد وشروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بمراقبة الدين العام في البلدان النامية، وذلك في حالة برامج المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية على وجه التحديد. فالقيود الميزاناوية تؤدي عادة إلى وضع أعباء ثقيلة على القطاعات الأشد فقرا بين الفقراء. ولا بد من ثم من وجود توجيهات محددة من أجل حماية الميزانيات العامة للمياه والمرافق الصحية بما يكفل تزويد أفقر المجتمعات بهذه الخدمات. ولا بد ألا تدخل الحكومات في إيراداتها أي مدفوعات يؤديها المستعملون لقاء المياه، بل يجب أن ينظر إليها فحسب باعتبارها مدفوعات تؤدى لقاء خدمات.

٢١ - وبالنظر إلى تجدد اهتمام مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين بمشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة النطاق من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه من الأهمية بمكان أن يجري اتباع التوصيات التي أصدرتها اللجنة العالمية للسدود على الصعيد الوطني على ما هو حادث في نيبال وباكستان وجنوب أفريقيا. ومن منظور إنشاء عمليات تشاركية فعالة وتحديد خيارات مستدامة، في إدارة وتوفير المياه، تتضمن التوصيات والمبادئ التوجيهية الرئيسية للجنة الدولية المعنية بالسدود ما يلي:

(أ) التأكد من أن عمليات صنع القرار المتصل بمشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة النطاق تسمح بالموافقة المسبقة عن علم من جانب جميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الفاعلين المحليين؛

(ب) أن تراعى في عملية صنع القرار خيارات الإدارة البديلة.

خصخصة المياه تحتل أولوية

٢٢ - على الرغم من أن إدخال العمل بآليات السوق وزيادة دور القطاع الخاص يمكن أن يؤدي، من الناحية النظرية، إلى تحقيق تنمية اجتماعية عادلة ومستدامة بيئيا، إلا أن إدخال صكوك اقتصادية في خلق أسواق للمياه، يحتاج إلى أطر ومؤسسات تنظيمية معقدة.

٢٣ - وثمة اتجاه مع ذلك إلى اعتبار الصكوك القانونية وآليات السوق، بمثابة سبيل واف للرد على الضعف الحالي الذي يعتري القطاع العام. وبهذا الوصف، فإن الاهتمام المتزايد المتجه نحو مشاركة القطاع الخاص وخلق أسواق للسلع والخدمات التي كانت واقعة في نطاق القطاع العام، يشكل متابعة منطقية لبرامج التكيف الهيكلي وورقات استراتيجية التخفيف من حدة الفقر التي تدعو إلى تقليل دور القطاع العام.

٢٤ - وفي البلدان التي تشكو من ضعف الإطار المؤسسي والقانوني، تترتب على هذا النهج مخاطر هائلة، ويمكن أن يولد تفاوتات جديدة ويضع مزيدا من الإجهاد على البيئة. وبالتالي، ينبغي دائما النظر في إمكانيات أسواق المياه واشتراك القطاع الخاص ضمن السياقات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية الخاصة بكل بلد. وينبغي دائما أن يكون هدف تحليلات هذه السياسات هو كفالة الحصول على مياه الشرب النقية، بوصف ذلك أحد حقوق الإنسان الأساسية، فضلا عن حماية الوظائف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية (سبل العيش) التي تؤديها النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه.

٢٥ - ولا يمكن في إطار معظم خطط الخصخصة معالجة حالات نقص المياه المتأصلة الناجمة عن الجفاف، وتوزيع الإمدادات بشكل غير عادل جغرافيا واجتماعيا، والنمو السكاني، والإهدار من جانب الزراعة والصناعة، والافتقار إلى معايير مكافحة التلوث، إلى جانب رداءة أو انعدام معالجة المياه المستعملة. أما ما يجب تعزيزه فهو الحكومات وقدرتها على إدارة الموارد، بالتضافر مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

٢٦ - وكثيرا ما تتطلب معالجة هذه المشاكل إصلاحات ديمقراطية لشؤون الحكم، مثلما تم التسليم بذلك في إعلان لاهاي الوزاري بشأن الأمن المائي. والواقع أن السوق العالمية الحالية لتكنولوجيا وخدمات إمدادات المياه كبيرة، وغير متنوعة وغير عادلة. فهذه الصناعة التي يبلغ رأسمالها ٤٠٠ بليون دولار يسيطر عليها عدد جد قليل من المؤسسات المتعددة الجنسيات. وهي مؤسسات تستفيد من الإعانات وتحصل على ائتمانات التصدير من حكوماتها وعلى نصيب من فوائد القروض الإنمائية المقدمة للبلدان التي توافق على القيام بأنشطة فيها.

جيم – المستوطنات البشرية

٢٧ – المستوطنات البشرية المستدامة هي المستوطنات التي تُلبى فيها احتياجات الجميع باستخدام طرائق لإدارة استعمال الموارد وتوليد النفايات لا تمتد تبعاتها إلى أماكن أخرى أو إلى أجيال لاحقة. ومن المهم للغاية أن يتمتع الناس بالحق الإنساني الأساسي في السكن.

٢٨ – وبالرغم من العمل المضطلع به في إطار عمليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، لا تزال مشاكل كثيرة قائمة ولا تزال التفاوتات آخذة في التزايد. وهناك حاجة ملحة لاستحداث نُهج جديدة ونشر وتعزيز ما هو متاح من أمثلة على النهج الناجحة.

٢٩ – وينبغي للمجتمع الدولي التوقف عن اتباع النهج المعممة إزاء القضايا التي تواجه المستوطنات البشرية. وينبغي تركيز السياسات والدعم، بما في ذلك الدعم المالي، على الإجراءات المحلية التي بوشر فيها بالفعل وعلى كيفية تمكين المجتمعات المحلية والأحياء السكانية من مساعدة نفسها. وهناك ضمن هذا الإطار الأساسي مسائل شتى يجب النظر فيها ترد فيما يلي.

العدل

٣٠ – توجد داخل المدن تفاوتات كبيرة بين الأحياء السكنية، وهو أمر كثيرا ما تحجبه أو تتجاهله المؤشرات على نطاق المدينة. فالأحياء الفقيرة غالبا ما توجد بها أسوأ المرافق، وأردأ بيئة، وتفتقر إلى التنمية الاقتصادية. وهذا التفاوت يُسهم بقدر كبير في الاستبعاد ويفضي إلى مشاكل الأمن داخل المدن. وتتسم خطط إنعاش المناطق الحضرية بأهمية بالغة من أجل تلبية احتياجات الذين يشكون من الحيف البيئي والاجتماعي، ولكن هذه الخطط قلّما تتوخى إجراء مسح للضغوط البيئية على مستوى الأحياء كما أنها ليست دائما خططا قائمة على المشاركة. وكثيرا ما تشوب التفاوتات المستوطنات المنخفضة الدخل ذاتها، حيث تكون بعض المجموعات مستبعدة داخلها. وهناك مجموعات أخرى مثل المسنين أو المعوقين أو المنتمين إلى عرقيات مختلفة قد تُستبعد أيضا من عمليات اتخاذ القرارات ومن هياكل السلطة.

الفقر

٣١ – تحدد معظم الحكومات خط الفقر القائم على الدخل في مستوى منخفض للغاية بالنسبة لسكان المناطق الحضرية لأنها تولي اعتبارا ضئيلا، أو لا تولي الاعتبار قط، للاحتياجات غير الغذائية. ويعني هذا أنها لا تقيِّم بالقدر الكافي من هو الفقير (ومدى فقره) في الأماكن التي تكون فيها الاحتياجات غير الغذائية باهظة الثمن بشكل خاص، أي في

أغلبية المدن حيث يواجه كثير من المجموعات الفقيرة أو معظمها ارتفاع تكاليف السكن والماء (الذي يُشترى من السقَّائين نظرا لعدم توافر إمدادات رسمية)، وتكاليف تعليم الأطفال، والرعاية الصحية، والنقل (إلى العمل ومنه وللوصول إلى الخدمات)، والوقود. وفي كثير من البلدان، يُحدد نفس خط الفقر القائم على الدخل، بالنسبة لجميع سكان الريف والحضر، حتى وإن كان كثير من التكاليف أبهظ في المدن أو في مناطق معينة. والاستخدام المتزايد لخط الفقر في حدود دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميا يقدر أيضا مستوى الفقر في المناطق الحضرية بأقل كثيرا مما هو عليه فعلا، لأن معظم الأسر في تلك المناطق لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية بدخل قدره دولار واحد في اليوم؛ وكلما كان الاقتصاد قائما على النقد وكان مستوى الأسعار أعلى اتجه خط الفقر المساوي لدولار واحد في اليوم إلى التعبير عن مدى الفقر في المناطق الحضرية بأقل من مستواه الحقيقي.

٣٢ - كما أن للفقر في الحضر والريف جوانب كثيرة غير متصلة مباشرة بمستويات الدخل، منها على سبيل المثال، الحقوق المدنية والسياسية وغير ذلك من الحقوق الديمقراطية؛ وسيادة القانون، أو لا تتصل بمستويات الدخل إلا جزئيا مثل رداءة المسكن وعدم كفاية إمدادات المياه والمرافق الصحية والمجاري والرعاية الصحية والتي كثيرا ما تكون نتيجة قصور في الحكم بقدر ما هي نتيجة عدم قدرة الأسر الفقيرة على الدفع.

البيئة المبنية، بما في ذلك المساكن

٣٣ - تتألف المستوطنات البشرية من مبان وهياكل أساسية ومساحات مفتوحة. وعند إقامة مستوطنة مستدامة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عناصر من قبيل مكان وطريقة تشييد المباني والمواد التي ستُستخدم فيها، والغرض منها ومن سيكون مالكوها. وفي كثير من بلدان العالم النامي، وُضعت في عهد الاستعمار المعايير التي تنظم البناء، وهي غالبا مستنسخة عن معايير السلطة القائمة بالاحتلال ومعظمها لا يمكِّن من استخدام مواد البناء الملائمة والميسورة التكلفة التي غالبا ما تكون أكثر استدامة. ففي كينيا، على سبيل المثال، أسهم إصلاح هذه الأنظمة بقدر كبير في تمكين الفقراء، نساء ورجالا، من بناء وحيازة مساكن قانونية.

٣٤ - وهناك كثير من المدن تخوض تجربة البناء الإيكولوجي، أي الاضطلاع بمشاريع جديدة للسكن الاجتماعي الهدف منها تلافي ظروف عدم الأمن والمعيشة الرديئة السائدة في الأحياء المنخفضة الدخل في كافة أنحاء العالم؛ وتحقيق لا مركزية أحياء الأعمال التجارية، وأحياء التسوق، وبناء محطات النقل بطريقة تشجع الإقبال على شبكات النقل العمومي. وبالنسبة للبيئة المبنية القائمة، تتوافر لدى كثير من البلدان الغنية برامج لتحسين المباني من

حيث الكفاءة في استخدام الطاقة وجعل الأحياء السكنية ''أصلح للسكن''؛ وهي برامج يجب مواصلتها وتعزيزها.

٣٥ - وعلى الصعيد الدولي، اتفقت الحكومات على الغاية المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تحقيق تحسن كبير في ظروف المعيشة لمائة مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة قبل عام ٢٠٢٠. بيد أن هذا الهدف طموح، بالنظر إلى أن ما بين ٨٠٠ و ٩٠٠ مليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة، وأنه بحلول عام ٢٠٢٠ وإذا لم يُتخذ أي إجراء، سيضاف إلى هؤلاء ١٢٠ مليون شخص آخر، مما يجعل الهدف غير كاف لحل المشكلة. وتدعو الحاجة إلى مزيد من التحسينات من حيث توزيع الأراضي والملكية وكذلك وضع برامج بناء جديدة وإيلاء مزيد من الاهتمام لتوسيع وتحسين البنية التحتية الأساسية للمياه والمرافق الصحية والمجاري. وهناك كثير من المبادرات لتحسين ظروف معيشة سكان الأحياء الفقيرة تضطلع بها منظمات هؤلاء السكان ذاتهم. كما أن كثيرا من الحكومات الوطنية تستجيب لتلك الاحتياجات، بيد أنه يمكن إنجاز المزيد، وبخاصة في ميدان التمويل الصغير النطاق.

٣٦ - إن خصخصة الإسكان، ولا سيما في البلدان الغنية، يقلص فرص حصول الفقراء على السكن. كما أن عمليات الخصخصة التي تتم على نطاق واسع في بعض الدول المستقلة حديثا تجعل ما يزيد على ٩٠ في المائة من رصيد المساكن بيد الخواص. وهذا الأمر يحدث بالتوازي مع نمو الأحياء المسيَّجة وزيادة الفصل المكاني والاجتماعي.

٣٧ - وتؤدي المنظمات ذات القواعد المجتمعية دورا أساسيا في تحقيق التغيير الإسكاني. وبالرغم من قلة الدعم الذي تحظى به، أثبتت نجاحها مرارا فيما يمكن أن تقوم به (انظر الأمثلة أدناه). ولكن غالبا ما تكون هذه المنظمات (والمنظمات غير الحكومية المحلية) مستبعدة من تخطيط المساكن والهياكل الأساسية الجديدة وتشييدها وتسيير شؤونها المالية.

النقل

٣٨ - لا يزال حب الناس لوسائل النقل الفردية ذات المحركات (السيارات والدراجات النارية أساسا) يسهم في تدهور الظروف الإيكولوجية في المدن، وترتب عليه خسائر اقتصادية بسبب ازدحام حركة المرور. ويتفاقم هذا الوضع من جراء الخفض المطرد للدعم المقدم من الحكومة إلى شبكات النقل العام. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه إذ استمر عدم اتساق السياسات الوطنية المتصلة بتقليص استخدام السيارات. وينبغي إعطاء الأولوية لوسائل النقل العام الجيدة ولأشكال النقل بدون محركات (بما في ذلك السير واستخدام

الدراجات الذي يحقق فوائد أمنية نظرا لزيادة عدد المارة في الشوارع، إضافة إلى الفوائد الصحية) وكذلك لشبكات الاتصالات الجيدة.

التنمية الاقتصادية

٣٩ - في زمن العولمة الراهن، ما برحت المجتمعات المحلية تواجه بشكل متزايد أوجه عدم اليقين المتصلة بنقل مرافق الإنتاج وإغلاق فروع الشركات المملوكة لأطراف أجنبية. وهناك مجتمعات محلية أصبحت صناعاتها المحلية تعتمد بشكل متزايد على شركات متعددة الجنسيات موجودة في أماكن بعيدة، إن لم تكن أضحت مملوكة لها تماما. وهذا الأمر يزيد من انعدام الأمن الاقتصادي، ويقلص إعادة استثمار الفوائد في المجتمعات المحلية. ولم تعد إدارة الشركات التجارية الكبرى متصلة بالمجتمع المحلي بأي شكل من الأشكال. ويجعل خطر نقل المرافق المجتمعات المحلية غير قادرة على التعاون الفعال والمتساوي مع الكيانات التجارية المحلية من أجل تحسين الظروف البيئية في المناطق المحيطة بالمواقع الصناعية. ويشكل انعدام مساءلة الشركات عائقا رئيسيا أمام تنمية المجتمعات المحلية الشاملة.

٤٠ - ويمكن للإنتاج والاستهلاك المحليين، اللذين يشملان، بأسلوب قائم على المشاركة المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم، أن يسهما إسهاما كبيرا في تحسين الاقتصاد المحلي والبيئة المحلية، بما في ذلك عن طريق تخفيض تكاليف النقل بشكل ملموس. فالحكومات الوطنية والحكومات المحلية مقيدتان فيما تستطيعان فعله لحفز خطط الإنتاج والاستهلاك المحليين عن طريق قواعد التجارة والاستثمار الوطنية والدولية.

التخطيط الحضري

٤١ - يتشابه في كثير من مدن العالم مشهد متكرر يشمل أحياء تجارية مركزة، ومناطق صناعية ومناطق سكنية (عالية الكثافة ومنخفضة الكثافة) بما فيها الأحياء الفقيرة، وتوسع حضري. ومع ازدياد التحضر، تدعو الحاجة إلى نشر الدروس المتعلقة بالممارسات الصالحة في التخطيط الحضري على نطاق واسع. فالتخطيط الحضري الجيد، المنطوي على مشاركة حقيقية من المواطنين، يمكن أن يسهم بشكل ملموس في تخفيف المظالم الاجتماعية والبيئية التي تعاني منها المستوطنات البشرية حاليا.

٤٢ - كما أن التوسع الحضري يضع البيئة الحية في ضائقة شديدة، وبما ينجم عنه من ازدياد في تكاليف النقل وانبعاثاته (وما يتصل بذلك من المسائل المترتبة على زيادة عدد الناس في السيارات عنه في الشارع، مما يؤدي بدوره إلى ازدياد مشاكل الأمن)، ومضاعفة الأثر على الأراضي المحيطة. وفضلا عن ذلك يؤدي التركيز على إنعاش مراكز المدن إلى

إهمال احتياجات الضواحي القائمة، مما يوجد احتمالا لمواجهة مشاكل متعاظمة في العقود القادمة.

ثالثا – الأنشطة ودراسات الحالة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية

٤٣ – كثرت وتباينت الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية في مجال مشاريع التنمية المستدامة. وكان بعضها في شكل إجراءات مباشرة لتحسين أحوال المعيشة في أحياء معينة، ومنها الإجراءات المتخذة لتحسين الحصول على إمدادات المياه والمرافق الصحية المحلية، في حين اتجه بعضها الآخر إلى معالجة البيئة الطبيعية المحيطة أو عمل على ضمان وتحسين آليات المشاركة، بينما اضطلع بعضها ببحث السياسات والدعوة إلى إيجاد ظروف اجتماعية – اقتصادية مناسبة. وتقدم دراسات الحالة، الواردة أدناه، كما من المعلومات القائم على خبرة الممارسين أكثر منه على الأفكار النظرية، مما يوضح التحديات العملية التي صودفت وتم تجاوزها.

٤٤ – ومن غير المحتمل أن تبين ورقة بهذا الطابع المقدار الهائل من الأنشطة المضطلع بها على جميع هذه المستويات من قبل عشرات الملايين من منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم. ففي أمريكا اللاتينية مثلا، في الفترة من أواخر عقد الستينات حتى الآن، كانت المنظمات غير الحكومية المحلية، إلى حد كبير، هي التي أنشأت نماذج تقوم على قدر أكبر من المشاركة للعمل مع منخفضي الدخل في مجال السكن بالإيجار والسكن بوضع اليد، كما ساعدت في الكفاح من أجل العودة إلى الديمقراطية وإنشاء حكومات محلية أكثر تحملا للمسؤولية. وفي آسيا وأفريقيا، كانت المنظمات غير الحكومية العاملة مع منظمات المجتمعات المحلية في طليعة المتصدين لعمليات الإجلاء الواسعة النطاق التي شجعت عليها الحكومات الوطنية والمحلية، وكانت كذلك في طليعة من أوجد نماذج أكثر فعالية من أجل تحسين أحوال مستوطنات وضع اليد.

٤٥ – وثمة نوعان مختلفان من الشراكات لزيادة فعالية جهود الحد من الفقر، وجهود تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل النوع الأول من الشراكات في العمل مع القطاع الخاص، وبخاصة من أجل الهياكل الأساسية الحضرية (بما في ذلك توفير المياه والمرافق الصحية). وفي بعض الحالات تمويل الإسكان. وتمثل النوع الثاني في العمل مع فقراء الحضر، بما في ذلك مع منظماتهم في المجتمعات المحلية ومع المنظمات غير الحكومية المحلية. أما بالنسبة للتوسع في توفير المياه والمرافق الصحية وتحسينه، تبين أن الخصخصة مخيبة للآمال؛ فهي لم تنجح في جلب مصادر استثمارية جديدة كبيرة من رأس المال من أسواق القطاع الخاص، (الذي كان أحد

مبررات التشجيع عليها) وكانت الشركات الخاصة مهتمة في الدرجة الأولى بالمدن الكبيرة التي تقطن فيها طبقة متوسطة كبيرة الحجم، أكثر من اهتمامها بالمستوطنات الحضرية الأكثر فقرا والأصغر حجما التي يعيش فيها فعلا معظم الذين ينقصهم الإيواء الكافي. وفي مجال تمويل السكن، نجحت بعض شراكات القطاع الخاص أو الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام في زيادة عدد الأسر ذات الدخل المتواضع التي كان بوسعها الحصول على التمويل السكني، بيد أنها لم تنجح في الوصول إلى أكثر الفئات فقرا أو كان نجاحها في ذلك ضئيلا.

٤٦ - وبالنسبة للنوع الثاني من الشراكات، فإن نصيبها من النجاح كان أكبر. ففي ١١ دولة على الأقل، توجد الآن اتحادات شكلها فقراء الحضر والمشردون الذين وضعوا برامجهم الخاصة للحد من الفقر بالاستعانة بمواردهم وقدراتهم الخاصة، وبالتفاوض مع الحكومات المحلية والوطنية لدعمهم. وفي معظم هذه الدول، هناك أيضا منظمات غير حكومية داعمة تعمل بشراكة وثيقة للغاية من أجل دعم الاتحادات. وفي دول أخرى كثيرة، تأخذ منظمات شبيهة في التطور.

ألف - دراسات حالة بشأن المياه والمرافق الصحية

١ - جمع مياه المطر

٤٧ - في أفريقيا، ما برحت الرابطة الدولية لجمع مياه المطر تعزز برنامجا واسع النطاق لضمان جعل تكنولوجيات جمع مياه المطر جزءا أساسيا من التنمية المستدامة. وتعمل هذه الرابطة منطلقة من أن غالبية السكان في أفريقيا يعانون من الفقر الناجم عن انعدام الأمن الغذائي وندرة مياه الشرب، من أجل تعميم عملية جمع مياه المطر كموارد محلية متوافرة على التو في الخطط الإنمائية لسبل المعيشة المستدامة واستراتيجيات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشدد الرابطة على أهمية مراكز التنسيق بين وزارات المياه والتنمية الريفية، والبيئة، والإسكان، والتنمية الاقتصادية، على اختلافها، كما تشدد على الحاجة إلى أن تنشئ الحكومات الوطنية أطرا مؤسسية تشمل البيئات الريفية، والحضرية والبيئات المحيطة بها، لتعزيز وتصميم خطط عمل لخمس سنوات بشأن تجميع مياه المطر. ويسهل تعزيز هذه الشبكات ترويج المعارف وإخصابها، وتعزيز إنشاء قاعدة بيانات لأفضل الممارسات، وتعزيز التعاون الإقليمي في القارة الأفريقية. كما تسعى الرابطة إلى تعميم خبرات جمع مياه المطر في سياسات التعليم، وتعمل مع المؤسسات التعليمية على نشر هذا الفهم على نطاق واسع.

٤٨ - وفي باكستان، تتيح جمعية حفظ وحماية البيئة استعمال مفهوم جمع مياه المطر في إدارة المياه وتنمية المناطق المحلية في الأراضي الجافة لأغراض مكافحة التصحر والفقر. وتعمل الجمعية حاليا في ثلاث مناطق هي ماليز، ودادو، وسار باركا، في مقاطعة السند. وقد شنت الجمعية حملة لحماية أراضي الزراعة والرعي المشتركة كما تعزز جمع مياه المطر ببناء سدود صد صغيرة وبرك لتجميع المياه في القرى بمساعدة المجتمعات المحلية. وأسفرت هذه الأنشطة عن تحسين منسوب المياه الجوفية وتوافر المياه الواسع للشرب وللماشية. وتقوم الجمعية الآن بدمج عملية تنقية المياه في جهود تطوير المجتمعات المحلية عن طريق إدخال تكنولوجيا الرشح بالرمال الحيوية.

٢ - برنامج التنمية المتكاملة للأحياء الفقيرة في باكستان

٤٩ - وفي باكستان كذلك، ما برح برنامج التنمية المتكاملة للأحياء الفقيرة التابع لهيئة إنجومان سامغي بيبود في فيصل آباد يسهل بناء شبكات المياه والمرافق الصحية في المناطق الواطئة من المدينة باستغلال الموارد الذاتية للمجتمع المحلي بطريقة عمل مبتكرة.

٥٠ - وفي هاسانبورا، بينت أبحاث المنظمات غير الحكومية أن الأهالي يدفعون غاليا من أجل شراء الماء والتخلص من النفايات الصلبة. ففي عام ١٩٩٥، بلغ ما أنفقته هاسانبورا من النقد ما يعادل ١٠٠ دولار في اليوم في حين كان متوسط دخل الأسرة دولارين فقط. وكان الأهالي ينفقون مبالغ باهظة على الأدوية والإصلاحات المترلية والحصول على الخدمات الأساسية. وعن طريق المساعدة الذاتية وأعمال الهيئة تمكن الأهالي بعد انقضاء ثلاث سنوات من تمويل وتشييد منشآتهم الخاصة بالمياه والمرافق الصحية الأولية والثانوية، وكذلك كفالة صيانة الهياكل الأساسية بالتعاون مع البلدية. وكنتيجة لجهود الهيئة، تتمتع ٥ ٣٠٢ أسرة حاليا بخدمات المياه والمرافق الصحية. وتم تمديد ٤٩٩ ١٠٩ قدما من الأنابيب وكسب الأهالي في المناطق المنخفضة الدخل ١٧,٣ مليون روبية أو ٠,٢٩٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولولا هذه الأعمال، لدفع الأهالي ٨٥٠ مليون روبية أو ١٤,٦٦ مليون دولار على مدى عشر سنوات من أجل الأدوية وإمدادات المياه والتخلص من النفايات الصلبة.

٥١ - وكان العمل الأساسي الذي قامت به هيئة أنغومان سامغي بيبود هو التنسيق بين مسؤوليات أصحاب المصلحة وعلاقاتهم. وقد تجاوزت المنظمات غير الحكومية في أعمالها مرحلة المشاركة إلى مرحلة التنسيق والتوسط بين أصحاب المصلحة المتنافرين لكي يتعاونوا معا، مع بقاء كل منهم في حدود ولايته. وقام المجتمع المحلي ببناء منشآت مرافقه الصحية

الخاصة الثلاثية والثنائية ووصلها بالمنشآت البلدية الرئيسية. وقد أثبتت الهيئة في علاقاتها الخاصة بالمجتمعات المحلية أنها المعلم وليست المقاول.

٣ - ائتلاف حوض نهر هورناد، الجمهورية السلوفاكية

٥٢ - في منطقة آبوف العليا التاريخية، الواقعة في كل من سلوفاكيا وهنغاريا، بدأت رابطة سوسنا المدنية، ائتلاف نهر هورناد في عام ٢٠٠٢ جامعة فيه ١٤ قرية في سلوفاكيا و ١٩ قرية في هنغاريا. ويعتبر الجزء السلوفاكي مكانا لعدد كبير من مصادر التلوث مثل معامل الفولاذ ومنشآت حرق النفايات وفي مناطق أخرى يتصف حوض النهر ببحيرات منقطعة وأراض رطبة حسنة الصيانة، ومناطق نجدية تغطيها الغابات، ومواقع ثقافية وتاريخية هامة. وفي البداية أنشئ ''ائتلاف النهر''، وهو اتفاق شامل للقطاعات تم إعداده بالتعاون بين المجموعات المعنية بالأمر على طول خط تقسيم المياه الذي وقع عليه الاختيار بما في ذلك حكومات الحكم الذاتي المحلية وشركة الإدارة النهرية، ووكالة حماية البيئة، والصناعات المحلية، والمزارعون، والمدارس، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية الصغيرة. ثم كُتب ''عقد النهر''، الذي وقعه جميع المشتركين الذين أعربوا عن رغبتهم في تحقيق أنشطة ملموسة تؤدي إلى تحسين الأحوال الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية عند خط تقسيم المياه. كما قبل المشتركون تحمل المسؤولية عن أمور مثل خفض التلوث حتى حدود معينة، واعتماد تكنولوجيات نظيفة، والاضطلاع بأنشطة عملية مراعية لخط تقسيم المياه إلى آخره. وفي الوقت الحاضر تم التوقيع على ''عقد النهر'' من قبل ٢٥ منظمة من جميع القطاعات.

باء - دراسات حالة عن المستوطنات البشرية

١ - اتحادات سكان الأحياء الفقيرة

٥٣ - الهند: تعمل منظمة حماية حقوق الطفل غير الحكومية الهندية، وتحالفها مع التعاونيات النسائية (ماهيلا ميلان) التي شكلها ساكنو الأحياء الفقيرة وسكان الأرصفة، والاتحاد الوطني لساكني الأحياء الفقيرة في عدة مواقع مختلفة في الهند لتحسين أوضاع السكن والأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية ودعم جماعات الادخار التي تصل إلى مئات الآلاف من السكان ذوي الدخل المنخفض. وقد أوضح هذا التحالف استنادا إلى ما يمكن أن تؤديه المجموعات المنخفضة الدخل ومنظماتها لنفسها، الكيفية التي يستطيع بها العمل في عدة مجالات أن يسهم في التقليل من حدة الفقر، مثل تشكيل جماعات الادخار والائتمان التي تستند إلى المجتمع المحلي ويقوم المجتمع نفسه بإدارتها وبناء المساكن وتخطيط مجموعات المراحيض التي يشرف المجتمع المحلي على تصميمها وبنائها وإدارتها وبرامج التوطين التي

يديرها المجتمع المحلي. وتضم هذه الاتحادات نحو ٧٠٠ ٠٠٠ أسرة، وهي تنشط في ٥٢ مجالا حضريا. واستطاعت إدارة برامج للتوطين لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ أسرة، وبرنامج للمراحيض العامة يديره المجتمع المحلي ويخدم مئات الآلاف من السكان ذوي الدخل المنخفض.

٥٤ - جنوب أفريقيا: ساعد اتحاد المشردين في جنوب أفريقيا والمنظمة غير الحكومية الداعمة له ''حوار السكان بشأن الأرض والمأوى على تأمين الأرض والسكن لعشرات الآلاف من أعضائه كما ساعدهم في تصميم وبناء منازل جديدة تتوافر فيها المياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية الأخرى. ويضم الاتحاد في عضويته نحو ١٠٠ ٠٠٠ أسرة تنضوي في أكثر من ١ ٥٠٠ جماعة مستقلة للادخار والائتمان تعمل على مساعدة الأسر الفقيرة في تكوين قاعدة لأصولها الذاتية وتوفر فرص حصولها على الائتمان لحمايتها من الصدمات الاقتصادية. ولكن وبنفس القدر من الأهمية أوضح الاتحاد قدرة الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية على الصعيد الوطني وصعيد الدولة وصعيد الحكومات المحلية على تصميم وبناء وإدارة المنازل والضواحي الخاصة بهم بطريقة أرخص وأكثر فعالية من منازل ذوي الدخل المنخفض التي يشيدها المقاولون وتمولها الحكومة. وقدم هذا الاتحاد من جنوب أفريقيا المساعدة أيضا للعديد من الاتحادات الفقيرة في المناطق الحضرية في دول أفريقية أخرى لإنشاء وتوسيع اتحاداتها.

٥٥ - كينيا: تعمل منظمة باموجا ترست غير الحكومية الكينية واتحاد الفقراء في المناطق الحضرية في العديد من المستوطنات العشوائية، التي تعيش فيها نسبة عالية من السكان الحضريين في كينيا، كما هو الحال في نيروبي والمراكز الحضرية العديدة الأخرى. ويكتسب بناء توافق الآراء في المستوطنات العشوائية ووضع هيكل مجتمعي تمثيلي من داخلها أهمية خاصة في كينيا نظرا لتعارض الأولويات داخل المستوطنات فيما بين الملاك (''ملاك الهياكل'') والمستأجرين إضافة، إلى الانقسامات الإثنية التي ظل السياسيون يتلاعبون بها منذ مدة طويلة. وتعتمد منظمات الفقراء في المناطق الحضرية على مشاريع للادخار تقوم على أساس المجتمع المحلي. وتساهم مبادرات تعداد الأحياء الفقيرة ووضع النماذج السكنية التي يضطلع بها الاتحاد (حيث تقوم المجتمعات المحلية بتحديد تصميمها المفضل للسكن). في تشكيل توافق آراء فيما بين السكان المحليين حول قضايا التحديث والملكية وتطوير قدرة المجتمع المحلي على إدارتها. ويساعد ذلك بدوره في بناء عدد حيوي من المجتمعات المحلية لإشراك السلطات البلدية أو الحكومة الوطنية، في الوقت الذي يساعد فيه في بناء قدرات قيادات هذه المجتمعات.

٥٦ - ويبدي العديد من الاتحادات الحضرية الأخرى درجات متفاوتة من النجاح، فقد جاءت البرامج التي يجري تنفيذها في كمبوديا نتيجة لنشاط الاتحاد من أجل التضامن والفقراء في المناطق الحضرية. في حين قام الآلاف من الأسر الحضرية الفقيرة في زمبابوي بإجراء مفاوضات بشأن مواقع الأرض التي يبنون عليها منازلهم، بالرغم من الصعوبات السياسية فيها. وتشمل عضوية الاتحاد الزمبابوي ٠٠٠ ٤٥ فرد.

٢ - الربط الشبكي للتحالف الشمالي من أجل الاستدامة

٥٧ - يضم الاتحاد الشمالي من أجل الاستدامة في عضويته نحو ١٠٠ منظمة غير حكومية من أمريكا الشمالية وغرب ووسط أوروبا وأوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. كما أن ٣٠ منظمة من أعضاء الاتحاد تشكل شبكات في حد ذاتها مما يزيد زيادة كبيرة عدد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي التي ترتبط حاليا بعمل الاتحاد. وعلى مدى السنوات الست الماضية اضطلع الاتحاد بأنشطة ضمن برنامجه المحلي للاستدامة. وتمثل النشاط الرئيسي في ربط المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي النشطة بالشبكة وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب من أجل تجويد العمل على الصعيد المحلي بغية تحقيق التنمية المستدامة وكفالة مشاركة الجماهير والمجتمع المحلي. وتم بقدر الإمكان إدراج مواضيع جديدة بمساعدة خبراء خارجيين. وهكذا، تشكلت شبكة قوية من المجموعات النشطة محليا مما يكفل توافر الخبرة الفنية داخل منطقة التحالف الشمالي من أجل الاستدامة لدعم المجتمعات المحلية في أن تصبح مجتمعات مستدامة.

٣ - الهيئة الدولية لخطة العمل العالمية

٥٨ - أكد جدول أعمال القرن ٢١ أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا باستهلال تحرك محلي قوي. وفي هذا الصدد، تمثلت إحدى الآليات التي برزت لتحقيق تلك الغاية في ''برنامج الفريق الإيكولوجي'' الذي وضعته خطة العمل العالمية من أجل الأرض، ويهدف البرنامج الذي وضعه فريق من الاستشاريين وعلماء الاجتماع الدوليين إلى تزويد السكان ليس فقط بالتوجيه بشأن اعتماد أسلوب حياة مستدام، ولكن أيضا بهيكل دعم لأغراض تنفيذه اليومي. وفي الفريق الإيكولوجي يقوم أفراده الذين يتراوح عددهم بين ٦ إلى ٨ أشخاص، معظمهم من الجيران، بتجديد خياراتهم لاستخدام حجم أقل من الطاقة والوقود والمياه والمواد في أسرهم المعيشية، يساعدهم في ذلك مرشد ودليل للعمل ونظام للتغذية الارتجاعية. وفي جميع بلدان الاتحاد الـ ١٨ (بما فيها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية) والتي ظهرت فيها الاختلافات في البرنامج، وجدت الأفرقة أنها تستطيع خفض استخدامها للطاقة بسهولة بمعدل يتراوح بين ٥ إلى ٣٠ في المائة مما يستتبع تحقيق فوائد تتمثل في خفض فواتير

الطاقة وتحسين علاقات الجوار. واشترك في الدراسة نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى أكثر من ١٨ بلدا. كما اشترك أعضاء الفريق بعد ذلك في مبادرات محلية أخرى للاستدامة مثل أفرقة العمل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي، ومشاريع الاشتراك في المركبات، وتوأمة المدن ونظم المقايضة المحلية، والرابطات والحملات المتعلقة بمنتجات التجزئة الإقليمية المستدامة ومنافذها.

٥٩ - إلا أنه بالرغم من الطابع الناجح والابتكاري لخطة العمل العالمية، تجاهد الخطة جهادا شاقا من أجل البقاء. ويبدو أن الحكومات والمرافق والجهات المانحة الأخرى تتوخى الحذر في دعم هذا النوع من نهج الاستخدام المتعدد القضايا المتوجه للسكان. وثانيا، وبالرغم من يسر استخدام المتطوعين لهذا العمل التمكيني الإيجابي كانت الفترة التي أبدى الناس استعدادهم للالتزام بهذا النوع البيئي من البرامج قصيرة نوعا ما في معظم البلدان (١٩٩٢ - ١٩٩٧). إلا أن أنواعا جديدة بدأت تظهر للوجود وبدأ استخدامها، وهي تشمل برامج من أجل المدارس والمجتمعات المحلية.

٤ - الائتلاف الدولي للموئل

٦٠ - الائتلاف الدولي للموئل مكرس من أجل الاعتراف العالمي بحق كل شخص في سكن آمن يعيش فيه في سلام وكرامة، والدفاع عن هذا الحق وإعماله بشكل متكامل. وهو يعمل كجماعة ضغط دولية للدفاع عن حقوق المشردين والفقراء وقاطني المساكن غير الملائمة. كما يعمل على تشجيع زيادة الوعي في أوساط الجمهور بشأن المشاكل ذات الصلة بالمستوطنات البشرية، إضافة إلى تبادل المعلومات المتصلة بهذه المشاكل وإيجاد الحلول لها فيما بين أعضائه. ويعمل الائتلاف كمنتدى لصياغة سياسات واستراتيجيات للمنظمات غير الحكومية في مجال المستوطنات البشرية ومتحدثا أيضا باسمها في الاتصال مع المنظمات الدولية. ويهدف الائتلاف الدولي للموئل إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال:

(أ) تنفيذ الحملات بالتعاون أحيانا مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والحركات الاجتماعية أو بغير ذلك من السبل؛

(ب) عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات؛

(ج) نشر البيانات والتقارير والمطبوعات الصحفية ومواد الدراسات والمواد الإعلامية الأخرى؛

(د) إجراء البحوث وتنفيذ المشاريع الأخرى؛

(هـ) تقديم الدعم للشبكات، وتبادل المعلومات بين أعضائه والمنظمات غير الحكومية والحركات والمنظمات الاجتماعية الأخرى؛

(و) أي أسلوب قانوني آخر.

٥ - حركات المجتمع المستدام في منطقة جبال الآبالاش (الولايات المتحدة الأمريكية)

٦١ - تعمل الحركات الشعبية في المناطق الريفية الفقيرة في جبال الآبالاش في الولايات المتحدة الأمريكية لتصحيح تاريخ طويل من الاستغلال المحلي والاستعمار وفقدان الأرض بما في ذلك:

(أ) إزالة قمم الجبال والتشغيل الآلي الكثيف لمناجم الفحم في منطقة الآبالاش؛

(ب) اجتثاث الأحراج الناجم عن أنشطة مصانع قطع الأخشاب وتلوث الهواء الناجم عن توليد الطاقة بواسطة الفحم وانبعاثات المركبات؛

(ج) الإفراط في تنمية الارتفاعات العالية لأغراض السياحة؛

(د) الإفراط في استهلاك المياه الجوفية والأرضية والتلوث الناجم عن التعدين والبتروكيمائيات والزراعة وضعف النظم المتعلقة بالتنمية؛

(هـ) نهب الشركات الكبرى لحقوق المجتمعات المحلية؛

(و) الاستمرار في تخفيض التصنيع وازدياد البطالة في منطقة جبال الآبالاش الجنوبية.

٦٢ - وتساهم السياسات الوطنية في تحويل موارد ضخمة بعيدا عن المجتمعات المحلية في الآبالاش. كما تستمر الأوضاع البيئية والاجتماعية باتجاه التدهور. وتم تشكيل ائتلاف الآبالاش من أجل مجتمعات العدل والاستدامة في عام ٢٠٠٢ لحفز الربط الشبكي واستخدام التعليم العام والبحوث لتحقيق التغيير في أوساط القواعد الشعبية. ويتوخى الائتلاف وضع ''جدول أعمال للقرن الـ ٢١ لمنطقة الآبالاش'' ويعمل الأعضاء على توحيد المنظورات العالمية لتوجيه جهودهم صوب تلك الغاية.

٦٣ - وتتطلع المجتمعات المحلية المنكوبة إلى بدائل إنمائية لا لأسباب جمالية ولكن من منطلق الحاجة. ويربط هذا الخيط سكان المنطقة مع عديد من البشر الآخرين في العالم. وتوضح حالة منطقة الآبالاش أنه حتى في الدول المتقدمة فإن السياسات التي توضع وتنفذ لا تساعد على التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.

٦ - التجارب المكتسبة من جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي

٦٤ - برز منذ عام ١٩٩٢ نحو ٧ ٠٠٠ برنامج لجدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي في جميع أنحاء العالم. وفي حين خضعت هذه البرامج في معظمها لإدارة الحكومات المحلية فإن تقييمها يبين أن المشروعات الأنجح فيها هي التي يقوم فيها المجتمع المحلي بدور نشط في عمليتي الصياغة والتنفيذ. وقد أوضح جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي أيضا أنه من الممكن إشراك المجتمعات المحلية في موضوع التنمية المستدامة، كما أوضح للمجتمعات المحلية وللهيئات المنتخبة إمكانية قيامها بالعمل معا بشأن المشاريع العملية لتحسين نوعية الحياة على الصعيد المحلي، في الوقت الذي تساعد فيه أيضا على تحقيق الأهداف العالمية. وأوضحت الشبكات الجديدة، مثل الحملة الأوروبية للقرى والمدن المستدامة أن النجاح يكون غالبا أقل اتصالا بالقضايا المعالجة، لكنه يكون أكثر اتصالا بفعالية الإدارة والتعاون بين القطاعات والتخصصات. فعلى سبيل المثال، تقدم الحكومة في منطقة فلندرز في بلجيكا تمويلا فائضا إذا التزمت السلطات المحلية بوضع برامج لجدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي. وتقدم الحكومة الدعم أيضا لشبكة إقليمية تتألف من المنظمات غير الحكومية لكي تعمل كداعم وكمركز تنسيق لأنشطة المجتمع المدني.

٦٥ - وتعطي مدينة ناكورو، بكينيا أحد النماذج الإيجابية لتنفيذ مبادرة جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي. وتقع هذه المدينة التي تعتبر خامس أكبر المدن في كينيا عند حافة متنزه ناكورو الوطني. وأتاحت عملية جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي إقامة شراكات بين عدد من المنظمات، شملت الصندوق العالمي للطبيعة، والدائرة الكينية للحياة البرية والجماعات التي تقوم على المجتمع المحلي، والأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية والمانحين. وتمت الموافقة على خطة هيكلية استراتيجية للمدينة تعالج موضوع الاستدامة البيئية وتلبية احتياجات سكانها. كما أصبح التعاون بين المدن، وفي هذه الحالة بين مدينة ناكورو ومدينة ليفين البلجيكية، جزءا رئيسيا من العملية.

رابعا - تحليل دور الحكومات والمجموعات الرئيسية الأخرى فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية

٦٦ - يقدم هذا الفرع تقييما للدور الذي تلعبه الحكومات والمجموعات الثماني الرئيسية الأخرى في تنفيذ السياسات والمشاريع المتعلقة باستدامة المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية.

الحكومات

٦٧ - تلتزم الحكومات بجدية بتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر مثلما جاء في تعهداتها الدولية وأُطر العمل الوطنية العديدة المتعلقة بالسياسة. إلا أنه لا تزال هناك حاجة لوجود آلية عملية لترجمة هذه التطلعات إلى أفعال، كما أن تلبية الاحتياجات على أرض الواقع لا تزال بطيئة بشكل كبير. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا المجال في القيام بوضع خطط لإدارة المياه بحلول عام ٢٠٠٥ مثلما دعت إلى ذلك خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتخصيص الموارد الكافية لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها. ويعتبر الاستقلال في وضع السياسات أمرا أساسيا، ويجب ألا يجري تقويض ذلك بقواعد التحرير الاقتصادي العالمية أو بالمشروطيات التي تفرضها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المانحة.

٦٨ - وقد تضافرت عناصر السيناريو الجغرافي - السياسي الذي تغير كليا بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والطابع المحير للسلم والأمن والاستقرار، وزيادة الإنفاق العسكري، والتدابير المتعلقة بمحاربة الإرهاب التي قوضت حقوق الإنسان، وطول أمد الحرب في العراق، ومعضلة التعمير والضعف الذي أصاب الطابع المتعدد الأطراف، والتجارة العالمية والخطط المالية غير المنصفة لتجعل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها التنمية المستدامة، أكثر بعدا من أي وقت مضى. ويؤثر ذلك لا محالة في مستوى المساعدة الإنمائية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

التجارة والصناعة

٦٩ - الرأي السائد في أوساط المنظمات غير الحكومية هو أن التجارة والصناعة تملكان أكبر الإمكانيات التي تؤثر في تحقيق الأهداف والغايات العالمية فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. كما أنهما مؤهلتان تماما لمقاومة، بل وإفساد أية محاولة لتحقيق هذه الأهداف. ويتمثل التحدي في استخدام إمكانياتهما ضمن إطار عمل يقوم على قواعد خاضعة للمساءلة العلنية.

٧٠ - وفي جميع هذه المجالات تستطيع المشاريع المتعددة الجنسيات توفير العمالة والتكنولوجيا والتدريب والموارد المالية للمجتمعات المحلية. وفي بعض الحالات عرف لهذه المشاريع قيامها بإدخال معايير أعلى فيما يتعلق بالبيئة والصحة والسلامة. كما أصبح ذائعا عنها أيضا أنها تحول الأرباح إلى الخارج، مركزة على الأرباح قصيرة الأجل وأنها تغير موقعها في اللحظة التي تشعر فيها بانخفاض أرباحها، وتساهم أيضا في تعزيز انعدام الأمن الاقتصادي بانتفاءها عن الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية وعدم انفتاحها بشكل ملائم وعدم كفالتها الشفافية في معاملتها.

٧١ - وترتبط المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم التي تشكل عموما معظم النشاط الاقتصادي المحلي ارتباطا وثيقا بصورة أفضل بالمجتمعات المحلية. كما أن لديها مصلحة ومساحة في مناخ الاستثمار المحلي. وينبغي أن تصبح هذه المؤسسات جزءا قويا من مشاريع الاستهلاك والإنتاج المحلية المستدامة، وأن يجري دعمها لتساهم بطرق ملموسة أكثر في تقليل الأثر الإيكولوجي.

٧٢ - ويساعد اعتراف جميع قطاعات التجارة والصناعة طوعا، بما في ذلك قطاع المحاسبة وقطاع الاستثمار والقطاع المالي، بالحاجة إلى الالتزام بقواعد تنظيمية ومعايير حكومية يمكن تطبيقها، في تحديد أولوياتها وأدوارها البناءة وتنقيحها. كما أن المشاركة المجتمعية والمساءلة القسرية، تعتبر أدوات يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في مضاعفة إمكانيات هذه المؤسسات.

نقابات العمال

٧٣ - يستطيع العاملون المنظمون المساهمة بصورة مهمة في تحسين الظروف الاجتماعية للأشخاص الذين يعملون بالتجارة والصناعة. وفي كثير من الحالات، يكون لدى العمال تجارب عملية مع قضايا الاستدامة، وأفكار عملية للابتكار وتحسين الممارسات القائمة، مثل الخبرات المتعلقة بتوفير المياه أو تقليل التلوث. وتستطيع نقابات العمال، بوصفها جهات منظمة رئيسية للأشخاص، المساهمة بصورة ملحوظة في تثقيف أعضائها بشأن اختيار طريق التنمية المستدام الذي يحسن نوعية حياتهم، وفي الوقت نفسه يحافظ على البيئة من أجل أجيال الحاضر والمستقبل. ويعتبر التزام نقابات العمال في لجنة التنمية المستدامة الذي شمل أيضا إطارا للتنفيذ من أجل تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، مثالا قيما في هذا المجال.

المرأة

٧٤ - تعتبر المرأة أكثر الحلقات حيوية في سلسلة الاستدامة. وقد ثبت مرارا أن أي نشاط على المستوى المحلي لا تشرك فيه المرأة ولا تُمكن، يكون مجهضا من البداية ومصيره الفشل. ولا يوجد في التنمية المستدامة أي مجال أكثر صلة بالمرأة من المياه والمرافق الصحية. ومع ذلك، لا زالت المرأة في كثير من مناطق العالم، مهمشة من اتخاذ القرار المتعلق بهاتين المسألتين.

٧٥ - والآن فقط يجد مصطلح تعميم مراعاة المنظور الجنساني طريقه إلى المفردات العالمية. ولا زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان أن يصبح أمرا اعتياديا في عمليات التفكير والترتيبات العملية. ولن تثمر الجهود المبذولة لتحسين تقديم

الخدمات على جميع المستويات، إلا عندما يتم الاعتراف بالمرأة كأمينة قيّمة للنظم الإيكولوجية.

الشباب

٧٦ - إن مسألة كون المستقبل ملك لشباب اليوم، ليست مجرد كلام مكرر. فما يرثوه من السياسات التي ننفذها اليوم، يحدد مدى جودة الحياة التي سيعيشونها وكيفيتها. وقد أصبحت حركات الشباب توجه تدريجيا نحو العمل وإلى اتخاذ دور أكثر استباقية في التخطيط المحلي للاستدامة. وينبغي أن يتم زيادة توعيتهم بالقوة التي يكتسبونها بالمزيد من برامج رفع الوعي، كما ينبغي أن تتاح للشباب فرص أوسع للمشاركة في عمليات التنمية المستدامة.

المزارعون

٧٧ - لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المحوري الذي يؤديه المزارعون فيما يتعلق بالأمن الغذائي والسيادة في مجال الغذاء والصحة العامة، بوصفهم موردين رئيسيين للمنتجات الغذائية والمواد الخام للإنتاج. والمياه هي شريان الحياة بالنسبة لسبل كسب عيشهم، ولهم مصلحة كبرى في ضمان وصول مستدام لإمدادات المياه. فهم يحملون المفتاح للاستخدام المستدام للمياه، وينبغي أن يحرسوا إمدادات المياه العذبة بحرص شديد. وحتى يتمكنوا من فعل ذلك، عليهم أن يطلبوا كل الدعم الذي يمكن أن يحشدوه وخاصة على المستوى المحلي. وقد تم تهميش المزارعين التقليديين وصغار المزارعين فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باختيار التكنولوجيات والبذور والممارسات. وهم ضحايا للنظم والممارسات الزراعية (التي عززتها لعقود طويلة الأعمال التجارية الزراعية والمؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية) التي تتسم بطابع الاستغلالية والمثقلة بالكيماويات، والتي تلوث المياه والتربة وتتسبب في تآكل التنوع البيولوجي. وبالرغم من أن بعض المزارعين نظموا أنفسهم وبدأوا العمل مع مجموعات المجتمع المدني الأخرى، لا زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للتأكد من أن أصواتهم قد سمعت وتم الإصغاء إليهم.

الشعوب الأصلية

٧٨ - بالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة أخيرا للتصدي لشواغل الشعوب الأصلية، من الواضح أن ثمة الكثير الذي لا يزال ينبغي أن يعمل إذا أردنا أن نحمي حقوقهم في أرضهم ومواردهم ومعارفهم وحتى يستطيعوا أن يبقوا على سبل كسب عيشهم. وهناك حاجة إلى زيادة اعتراف الحكومات والمجتمع العلمي بحقوق الشعوب

الأصلية في المياه والقاعدة المعرفية. إذ أن هذه الأسس العلمية والتكنولوجية لمعارفهم يمكن أن يبنى عليها لفائدة المجتمعات المحلية (على سبيل المثال، نظم الإنذار المبكر لمنع الكوارث الطبيعية – حيث أظهرت الفيضانات في موزامبيق أن للمجتمعات المحلية مرجعياتها الخاصة).

العلماء

٧٩ – ربما يكون سد الهوة الواسعة في ترجمة المعرفة العلمية المعاصرة ونقلها إلى المجتمع العالمي الأوسع هي أكبر تحدي يواجه العلماء. فلا يوجد نقص في الدراسات عن التخطيط الحضري، والسكن المستدام، واستمرار تقديم الخدمات العامة وما إلى ذلك. وعلى المجتمع العلمي بصورة عامة والجامعات بصفة خاصة واجب الإعلام عن اختصاصاتهم المعينة وتقاسمها والمساعدة في كشف غموضها وتقديم المساعدة إلى أصحاب المصلحة على الانتقال من الكلمات إلى الأفعال نحو إيجاد مجتمع مستدام. وينبغي أن يعملوا على نحو وثيق مع منظمات المجتمعات المحلية والمساعدة على تحديد طرق بسيطة لجعل الاستدامة واقع بالنسبة للجميع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا أن يعترفوا بوجود ثغرات في الفهم العلمي وأن يروجوا لاتباع المبدأ الوقائي في استخدام الموارد وإدارتها.

السلطات المحلية

٨٠ – تمثل السلطات المحلية المراكز الواضحة لبناء المجتمع، والتخطيط المحلي والتنمية المستدامة. وتعرف هذه الفئة، في كثير من أنحاء العالم، بأنها مسؤولة مسؤولية مطلقة عن إدارة المياه والمرافق الصحية وحتى نظم الإسكان، وهي تستحق دعما أكبر ودورا أوضح داخل الهياكل الوطنية. وإذا كان لهذه السلطات أن تؤدي وظائفها على نحو سليم، ينبغي أيضا أن يكون لديها الأدوات المناسبة والموارد الكافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات الواردة من جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

٨١ – وبالرغم من أن كثيرا من السلطات المحلية أدى عملا ممتازا في رفع الوعي وتعزيز الاستدامة، ظلت سلطات كثيرة أخرى مغلقة أمام مشاركة الجماهير، ولا تقدم معلومات إلى المواطنين المتأثرين. وإذا هُيئت الظروف المناسبة، ستكون السلطات المحلية هي الأحسن وضعا بالنسبة لتركيز جهود قطاعات المجتمع المختلفة في وضع برنامج مشترك وتنفيذه لضمان تماسك السياسات واتباع نهج متكامل لبناء المجتمع على المستوى المحلي. وباختصار، تحتاج السلطات المحلية إلى تقوية قواعدها الشعبية، بينما تحتاج أن تمكن نفسها هي أيضا في هذه السلسلة من عمليات التنفيذ.

خامسا – الاستنتاجات

٨٢ – تدخل سياسات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية في كل مجال من مجالات الاهتمامات العامة. ولذلك ينبغي أن يتم تناولها على نحو كلي وشمولي. ومهما يكن النهج الذي يتم الاتفاق عليه، ينبغي أن يُخضع لتدقيق الجماهير المستمر، إذا أريد له أن يكون فعالا ومفيدا لمعظم أبناء البشرية. وتوفير مياه الشرب النقية ليس فقط مشكلة فنية بل هو أيضا تحدي اجتماعي يشمل مسائل الملكية والحقوق المجتمعية وشواغل الإدارة ومسألة تبديد المياه، وعبء إصلاح وصيانة البنية التحتية الحالية والفساد وانعدام المساءلة وتحديد الخيارات وكمية الموارد المخصصة وهلم جرا.

٨٣ – ويتطلب تحقيق الاستدامة للمستوطنات البشرية اتباع نهج شامل للقطاعات (من منظور جميع أركان التنمية المستدامة الثلاثة) لبناء مجتمعات مستدامة، وإصلاح أوجه الظلم البيئي والاجتماعي (بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنوع الجنس) وتحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وفي الوقت نفسه ضمان الابتكارات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر مشاركة الجماهير (الركن الرابع من أركان التنمية المستدامة) أمرا حاسما في هذه العملية. وينبغي عمل كل ذلك مع الوفاء في الوقت نفسه بالاحتياجات الإنسانية الأساسية.

٨٤ – وقد وضعت منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية أمثلة ناجحة عديدة عن المشاريع المستدامة للمياه والمرافق الصحية وتطوير المستوطنات البشرية وإدارتها، ومع ذلك، لا تشارك هذه المجموعات غالبا في وضع خطط السياسات العامة الوطنية أو حتى في المشاريع الدولية الكبرى. وثمة حاجة إلى اتخاذ سياسات تعكس اتجاه العمليات الحالية التي تهمش فئات هامة في المجتمع تؤدي دورا حيويا في بناء المجتمعات المستدامة ووضع سياسات المياه المتكاملة.

٨٥ – وقد زادت العولمة في شكلها الحالي من عدم الأمان الاقتصادي وخاصة في الأحياء السكنية الأفقر. ويجعل النقص في الهياكل القائمة على المشاركة والمساءلة، المجتمعات ضعيفة نسبيا في مجال ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.

٨٦ – والمستوطنات البشرية هي بالفعل كيانات معقدة. وتحتاج إلى استراتيجية للاستدامة إلى العمل مع مختلف التخصصات والقطاعات، وتماما مثلما يحتاج كل صاحب مهنة إلى فهم أولئك الذين يعملون معه، كذلك تحتاج الحكومات أيضا إلى ضمان إدراج خطط التنمية المستدامة عبر القطاعات، وأنها ستحقق بصدق الغايات الدولية وتفي أيضا في الوقت نفسه باحتياجات الأكثر فقرا.

٨٧ - وأحد الشواغل الرئيسية هو حماية مناطق مستجمعات المياه والمحافظة عليها وإصلاح المستجمعات التي تآكلت ودمرت مثل الأراضي الرطبة. فقد تواصلت عملية إزالة الغابات وتآكل مناطق مستجمعات المياه دون عمليات فحص كافية. وينبغي إدراج نهج النظام الإيكولوجي في سياسات إدارة موارد المياه على جميع المستويات.

٨٨ - وتؤدي معايير حقوق الإنسان دورا هاما في مجال التنمية المستدامة للموارد المائية. وتقدم لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة إطار عمل يرتكز إلى المساءلة القانونية وينبغي أن تعترف به لجنة التنمية المستدامة كوسيلة لتأمين الحق في المياه للجميع. وهكذا، ينبغي أن ينعكس هذا الإطار في سياسات إدارة المياه في المستقبل، بما في ذلك جميع الخطط الوطنية لإدارة المياه المتوقع تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥.

٨٩ - وينبغي أن يجري تفهم الدور الحيوي للمياه في سبل كسب العيش الريفية والحضرية، فالمياه مورد أساسي لتقليل الضعف عن طريق تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وتعزيز صحة الناس.

٩٠ - وهناك حاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون لحشد الموارد الداخلية والخارجية وكفالة الاستخدام الواعي لهذه الموارد بالإضافة إلى زيادة الجهود من أجل رفع قيم مخصصات الميزانية لإدارة موارد المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وينبغي الإيفاء بالالتزامات المالية والالتزامات الأخرى؛ كما ينبغي استعراض نوع المشروطية وطبيعتها بصورة أساسية وعدم فرضها. وينبغي كذلك أن يقلل مجتمع المانحين من اعتماده على المخططات الموحدة لتطوير المياه، وأن يولي اهتماما أكبر لإدارة المياه على النطاق الصغير ولخيارات تقديم الخدمات التي ينبغي أن تضاعف وأن تُكبّر أحجامها.

٩١ - وهناك حاجة ماسة إلى إدخال نهج ابتكارية في إشراك القطاع الخاص. وتتطلب الآثار السلبية لخصخصة الموارد والإفراط في استغلالها، قواعد تنظيمية حازمة وإنفاذا قويا لها. وسيساعد ذلك في المحافظة على البيئتين الريفية والحضرية الحاليتين وتحسينهما، وتعزيز المساءلة الاجتماعية للشركات والممارسات الجيدة في قطاع الأعمال التجارية الخاص.